في إطار موسمها الثقافي والدعوي

«إحياء التراث» تنظم مشروعاً لتنفيذ وجبات الإفطار لأيام النوافل تاسوعاء وعاشوراء

«محرم شهر للطاعة وموسم ثقافي»، هذا ما أعدت له جمعية إحياء التراث الإسلامي من خلال الفعاليات التي بدأت بتنفيذها، أو التي ستطلقها خلال هذه الأيام من شهر محرم ، إنطلاقاً من خصوصيته دوناً عن باقي شهور العام .

فقد دعت الجمعية لحضور لقاء أسبوعي بعنوان: « محرم .. كنوز عظيمة من الحسنات « يلقيها الشيخ د.مشاري عبدالرحمن الدليمي مساء كل يوم اثنين في تمام الساعة «15ر7» مساء في ديوان ميراث النبوة في منطقة الروضة.

كما أطلقت الجمعية مبادرة خيرية تناسب هذا الشهر ، وهو مشروع لموائد يومي تاسوعاء وعاشوراء، حيث سيتم تنفيذ موائد لإفطار الصائمين في أيام النوافل « تاسوعاء وعاشوراء والأيام البيض «، ويبلغ متوسط سعر الوجبة «1» د.ك.

وسيتم توزيع الوجبات على مراكز الهداية والمساجد والمراكز التي تقيم موائد إفطار صائم، وتهيب الجمعية بكل من يستطيع المشاركة في هذا المشروع من أبناء الشعب الكويتي المحب للخير أن يتواصل مع الهواتف المخصصة لذلك، أو التبرع مباشرة عن طريق «أونلاين» altu–ath.net.

ومن خلال العديد من وسائل الإعلام أطلقت الجمعية دعوة لإحياء سنة صيام يومي تاسوعاء وعاشوراء، انطلاقاً من حديث النبي صلى الله عليه وسلم: « صيام يوم عاشوراء، إني أحتسب على الله أن يكفر السنة التي قبله « . رواه مسلم.

والجدير بالذكر أن أفرع الجمعية في مختلف المناطق تضم العديد من اللجان مثل: اللجنة الدائمة لتحفيظ القرآن الكريم والتي تقوم بتنظيم العديد من دورات تحفيظ القرآن الكريم، ولجنة الإعانات والتي تعمل على إحياء فريضة الزكاة وتوزيعها على الأسر المحتاجة والمتعففة، كذلك هناك لجنة الدعوة والإرشاد، وكان من ثمراتها الدعوة الى كتاب الله وسنة النبي صلى الله عليه وسلم من خلال تنظيم المحاضرات والدروس والمسابقات الثقافية، بالإضافة للجنة توعية الجاليات، والتي أخذت على عاتقها دعوة الجاليات الى الإسلام، بالإضافة للجنة المشاريع التي تقوم بعمل المشاريع الخيرية الإسلامية في العديد من الدول بالتعاون مع اللجان القارية التابعة للجمعية .

إحياء التراث تنظم إفطار صائم تاسوعاء وعاشوراء

مريضة سيلانية بمركز الكويت لمكافحة السرطان

تشهر اسلامها على يد واعظات «إعانة المرضى»

انطلاقا من حديث النبي صلى الله عليه وسلم القائل فيه «لئن يهدي الله بك رجلا واحداً خير لك من حمر النعم» تسعى إدارة التوعية والارشاد بجمعية صندوق إعانة المرضى الى الدعوة لدين الله بين المريضات داخل المستشفيات

وبهدف كسب قلوب المرضى غير المسلمين وهدايتهم لدين الحق، ولله الحمد فقد أشهرت مريضة من الجالية السيلانية اسلامها، في مركز الكويت لمكافحة السرطان على يد الواعظة أمينة عمر ، نسأل الله لها الشفاء والثبات على دين الحق وقبول العمل .

تتمات

الحكومة : علاقتنا

للمفوضية العليا للانتخابات، تمهيدا لمناقشته وإقراره في دور الانعقاد الحالي لمجلس الأمة.

كما اطلع مجلس الوزراء على البنود المدرجة على جدول أعمال جلسة مجلس الأمة العادية، اليوم الثلاثاء وغدا الأربعاء.

من جهة أخرى ناقش مجلس الوزراء توصية اللجنة الوزارية للشؤون الاقتصادية، بشأن مشروعات قوانين باعتماد الحسابات الختامية للمؤسسات ذات الميزانيات المستقلة، والهيئات ذات الميزانيات الملحقة عن السنة المالية 2022/2023، ومشروع قانون باعتماد الحساب الختامي للادارة المالية للدولة عن السنة المالية 2022/2023، وقرر الموافقة على مشروعات القوانين ورفعها لسمو ولي العهد، تمهيدا لإحالتها إلى مجلس الأمة.

وكان مجلس الوزراء قد استهل اجتماعه، باستعراض نتائج مشاركة ممثل صاحب السمو أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد، سمو ولي العهد الشيخ مشعل الأحمد، في اللقاء التشاوري الثامن عشر، لقادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والقمة الخليجية مع دول آسيا الوسطى واللذين عقدا يوم الأربعاء الماضي في جدة بالمملكة العربية السعودية، وعلى الموضوعات التي تمت مناقشتها في اللقاء والقمة، وكلمة دولة الكويت التي ألقاها ممثل صاحب السمو الأمير في القمة، والتي تركزت حول تعزيز وترسيخ علاقات الشراكة القائمة بين دول مجلس التعاون الخليجي ودول آسيا الوسطى، متطلعين إلى المزيد من التعاون في كل المجالات، بهدف تعزيز الأمن والاستقرار، في ظل الظروف الراهنة لمواجهة التحديات المحيطة بمنطقة الخليج العربي، منوها بمواقف دول آسيا الوسطى والتزامها الدائم والثابت تجاه القضايا الإسلامية والعربية والدولية العادلة.

وقد أشاد مجلس الوزراء بالنتائج الإيجابية التي أسفر عنها اللقاء والقمة، والتي عكست حرص قادة الدول الخليجية ودول آسيا الوسطى، على تحقيق التضامن والتكامل المشترك، ودفع عجلة الشراكة الاستراتيجية نحو تحقيق تطلعات وآمال الشعوب والمصالح المشتركة.

وزير الدفاع

الفرنسية واستعرضا أوجه التعاون الاستراتيجي بين البلدين الصديقي، وما تشهده من تطور ونمو وتطلع نحو الوصول إلى مستويات أشمل خدمة للمصالح المشتركة علاوة على تبادل وجهات النظر حيال أبرز القضايا ذات الاهتمام المشترك.

المجلس يسابق

إلى وزارة العدل، وسيتم عقد اجتماعات للجنة المشتركة على هامش جلستي الثلاثاء والأربعاء، لتجهيز التقرير وادراجه على جلسة الخميس الخاصة.

ويواصل المجلس النظر في الخطاب الأميري الذي افتتح به دور الانعقاد العادي الأول من الفصل التشريعي الـ17 للمجلس، في 20 يونيو الماضي.

ويستهل المجلس أعمال جلسته ببنود التصديق على المضابط وكشف الأوراق والرسائل الواردة، وكشف العرائض والشكاوى ومن ثم بند الإحالات.

وأدرج على جدول الأعمال بند «طلبات المناقشة»، الذي احتوى طلبا بتخصيص ساعتين من الجلسة لمناقشة البديل الاستراتيجي، لاستيضاح سياسة الحكومة في شأنه وتبادل الرأي بصدده، وطلب آخر لمناقشة مراقبة الأسعار وضبط الزيادات المفتعلة ومراقبة أسعار السلع والمنتجات الاستهلاكية والغذائية، لاستيضاح سياسة الحكومة في شأنه وتبادل الرأي بصدده، وآخر لمناقشة تسكين شواغر المناصب القيادية والأسس والمعايير التي تتبعها في التعيينات لاستيضاح سياسة الحكومة في شأنه وتبادل الرأي بصدده.

كما أدرج على جدول الأعمال بند «طلبات تشكيل لجان مؤقتة»، والذي احتوى طلبا مقدما من بعض الأعضاء بتشكيل لجنة مؤقتة بشأن متابعة وحلول المشاكل التي تعانيها المناطق الجنوبية «مدينة صباح الأحمد – الوفرة السكنية – ضاحية علي صباح السالم – الخيران السكنية»، وطلبا آخر من بعض الأعضاء بتشكيل لجنة مؤقتة بشأن الأمن السيبراني والذكاء الاصطناعي.

ومن البنود المدرجة «كتب الحكومة» ويشمل الحالة المالية لمشاريع المؤسسة العامة للرعاية السكنية في نهاية السنة المالية «2019/2020»، وكتابا آخر موجها من رئيس الهيئة العامة لمكافحة الفساد بشأن التقرير نصف السنوي الأول للهيئة عن العام «2020/2021».

وصدر هذا التقرير ليغطي الفترة من يناير 2020 حتى 30 سبتمبر 2020 متضمنا حصرا لأنشطة وجهود الهيئة الفنية المتعلقة بالوقاية من الفساد ومكافحته فضلا عن تضمنه كل ما رصدته «نزاهة» خلال تلك الفترة من سلبيات ومعوقات وما تقترحه الهيئة من توصيات لإزالة أسباب تلك السلبيات والمعوقات.

من جهة أخرى فضلت لجنة شؤون النفط والطاقة البرلمانية، إحالة الاقتراح بقانون بتعديل الفقرة الأولى من المادة 18 من القانون رقم 28 لسنة 1969 في شأن العمل في قطاع الأعمال النفطية إلى لجنة الموارد البشرية البرلمانية لأنه ضمن اختصاصاتها.

وبعث رئيس اللجنة الدكتور حسن جوهر برسالة واردة لإدراجها على جدول أعمال جلسة اليوم الثلاثاء، ذكر فيها أن الاقتراح بقانون المقدم من النواب سعود العصفور، والدكتور عبد الكريم الكندري، وحمد المدلج، وأسامة الزيد، وشعيب شعبان كان مضمونه ذا شأن وظيفي ويدخل ضمن اختصاصات لجنة الموارد البشرية، لذا يرجى التكرم بالعرض على المجلس الموقر للموافقة على إحالة الاقتراح بقانون المشار إليه، إليها وذلك للاختصاص، وفقا لنص المادة «58» من اللائحة الداخلية للمجلس.

من ناحيتها أدرجت النائبة الدكتورة جنان بوشهري رسالتين واردتين على جلسة اليوم الثلاثاء، الأولى تتعلق بتكليف لجنة الشؤون الصحية البرلمانية بحث أسباب نقص الأدوية في الدولة، «الذي سبق أن تم تقديمه غير مرة واستكمال الطلب والاستعانة بما تم إنجازه في المجلس المبطل الثالث»، والثانية بتكليف لجنة الشؤون التشريعية البرلمانية بدراسة أسباب تأخر البت في الطعون لدى محكمة التمييز، «والطلب قدم في المجلس المبطل الثالث وعلى اللجنة استكمال البحث والاستعانة بما تم إنجازه».

مطالبة نيابية

لمناقشة المشروع الحكومي، وبحضور العدل ووزير الدولة لشؤون الإسكان فالح الرقبة.

وأكدت حرصها على حضور الاجتماع، نظرا لكون القانون أحد قوانين الإصلاح السياسي المهمة التي تستوجب إقرارها بأسرع وقت ممكن، مبينة أنها أبدت عددا من الملاحظات لم يتطرق لها في المشروع القانون.

وأوضحت بوشهري أن أولى هذه الملاحظات تتعلق بتصويت المواطنين الموجودين خارج الكويت، سواء كانوا في بعثات دبلوماسية أو مكاتب صحية أو طلبة أو عوائل أو علاج بالخارج وغيرها، مؤكدة أنه بات ضرورة أن يتم تنظيم تصويت هؤلاء حتى يمارسوا حقهم في اختيار من يمثلهم بمجلس الأمة.

أضافت أن المشروع الحكومي غفل عن هذا الجانب وكانت ردود الحكومة بهذا الخصوص غير مقنعة، موضحة أن الحكومة كانت تبرر هذا الأمر بصعوبة تطبيق هذا الأمر وعدم وجود العدد الكافي من الموظفين لتنظيم هذا التصويت.

وشددت على ضرورة عدم إغفال هذ الجانب وتمكين المواطنين من ممارسة هذا الحق وهم خارج البلاد وخصوصا أن هناك اقتراحات بقوانين قدمت من عدد من النواب تنظم هذا الأمر.

ونوهت إلى اغفال المشروع الحكومي ما يتعلق بتنظيم استطلاعات الرأي التي باتت تؤثر على النتائج وبعضها قد تكون مدفوعة الثمن، مؤكدة أن الجانب الحكومي أيد ضرورة تضمين مشروع قانون إنشاء المفوضية العليا للانتخابات موضوع تنظيم استطلاعات الرأي ووضع ضوابط لها.

وأفادت بأنها أثارت مسألة تنظيم مصادر التمويل ووضع سقف أعلى للإنفاق على الحملات الانتخابية، مبينة أن الجانب الحكومي أيد أيضا ضرورة تضمين مشروع القانون ما ينظم هذا الأمر.

وذكرت أن المادة 2 من مشروع القانون والتي تنظم تشكيل المفوضية العليا للانتخابات تنص على أن تتألف المفوضية من 7 قضاة يمارسون عملهم في المفوضية بالإضافة إلى عملهم الأصلي.

وشددت على ضرورة منع حالات تعارض المصالح في هذه المادة، لأنه قد يكون القاضي ينظر في قضية في القضاء لأحد المرشحين.

وكشفت بوشهري عن رفض العديد من النواب الذين حضروا الاجتماع ما ورد في المادة 46 من مشروع القانون التي أعطت الحق المفوضية الانتخابات حق تعديل أسماء الفائزين أو ترتيبها خلال 72 من إعلان نتيجة الانتخابات، معتبرة ان منح المفوضية هذه الصلاحية أمر خطير جدا.

وقالت ان المادة 16 من مشروع القانون اشترطت لمباشرة المرأة حقها في الانتخاب والترشيح الالتزام بالأحكام والقواعد المعتمدة في الشريعة الإسلامية، مشيرة الى توجيهها سؤال محددا للجانب الحكومي خلال الاجتماع عن ماهية القواعد والأحكام المعتمدة في الشريعة الإسلامية التي يشترط على المرأة الالتزام بها لممارسة حقها السياسي؟

أضافت أنه لم تكن هناك إجابة من الجانب الحكومي غير أنهم قالوا «هذه الضوابط كانت موجودة في القانون السابق وحتى لا ندخل في مواجهة مع الطرف الآخر وضعناها».

واعتبرت أن الإجابة الحكومية غير مقبولة، مطالبة بتبيان من هو الطرف الآخر الذي لا يريد الجانب الحكومي المواجهة معه؟ وما هي القواعد الشرعية التي تطالب المرأة بالالتزام بها لممارسة حقها السياسي، خصوصا أن هناك حكم صادر من المحكمة الدستورية في عام 2009 كان واضح جدا في حديثه عن هذه الجزئية.

وأكدت بوشهري رفضها التام لوجود هذه الفقرة من القانون، وأنها ستستمر في العمل على تعديل هذه الفقرة وشطبها من القانون.

العصفور: توافق

وأعلن رئيس اللجنة النائب سعود العصفور، ان الاجتماع شهد كثيرا من التوافق ما بين أعضاء اللجنة ومسؤولي الهيئة في كثير من الأمور الخاصة بتعديلات هذا القانون.

وبين العصفور أن من أهم هذه التعديلات شمول الأم الكويتية التي ترعى معاقا غير كويتي بهذا القانون لتحصل على ذات المزايا التي تحصل عليها الام الكويتية التي ترعى معاقا كويتيا.

أضاف أن الكويتي المكلف برعاية معاق من غير الكويتيين سواء كان زوج أو زوجة أو قريب حتى الدرجة الثانية يشملهم هذا التعديل.

وكشف العصفور عن اصرار اللجنة على شمول فئة اضطراب التوحد وفئة متلازمة الداون بالخدمات التعليمية المقدمة في هذا القانون بشكل صريح، لمعالجة ما تعانيه الفئتان بشكل واضح من قصور في هذا الجانب.

ولفت إلى أن القانون الحالي ينص على شمول جميع ذوي الإعاقة بجميع فئاتهم، ولكن رأينا أن يتم النص بشكل واضح ومباشر على هاتين الاعاقتين نظرا للتطبيق العملي الذي أدى إلى وجود قصور في هذا الجانب.

وقال العصفور إن من ضمن الأمور الأخرى التي تناقشها التعديلات ما يتعلق بالحاق مدارس ذوي الإعاقة بوزارة التربية، لتعنى جهة واحدة رسمية بالتعامل مع المدارس الخاصة التي تقدم خدماتها لذوي الإعاقة، من حيث الترخيص والمتابعة وتحديد الأجور وتحديد القوانين المنظمة للأمر.

وأوضح ان دور هيئة شؤون ذوي الإعاقة سيكون اشرافيا رقابيا للتأكد من جودة التعليم المقدم والتزام هذه الجهات بها، منوها إلى ان الحضانات المختصة بشؤون ذوي الإعاقة ستبقى تابعة لها.

وأشار إلى أن أحد التعديلات ينص على تخفيف ساعات العمل لمن يرعى معاقا إعاقة بسيطة، وتعديل آخر يلزم الهيئة أو الحكومة بتزويد الإعاقات البسيطة بما فيها الإعاقة السمعية بالأجهزة التعويضية مثل السماعات أو غيرها.

وقال العصفور ان من الأمور التي لم تصل اللجنة الى اتفاق بشأنها حتى الآن مع الهيئة هي التعديل الذي يقضي بوجود مكلفين اثنين للإعاقة الشديدة، حيث تتباين المواقف ما بين اللجنة والهيئة في هذا الأمر.

«البترول الوطنية»

العتيبي، أمس الاثنين، إن حجم الشحنة التي تم تصديرها من ميناء الأحمدي بلغ 35 ألف طن وقد تم تحميلها على متن ناقلة النفط «باسفيك ساراه».

أضاف العتيبي، أن تصدير هذه الشحنة تم بالتعاون والتنسيق مع قطاع التسويق العالمي بمؤسسة البترول الكويتية بعد أن تمكنت الشركة من تلبية حاجة السوق المحلي كاملة من هذا المنتج.

وأكد أن هذه الخطوة تحقق للشركة قيمة مضافة على سعر الطن المتري من النافثا وهي المادة النفطية الوسيطة المستخدمة في إنتاج وقود السيارات وبالتالي ترفع من هامش الربح النهائي بشكل ملحوظ.

وذكر أن الشركة أصبحت قادرة منذ تشغيلها مشروع الوقود البيئي في مارس 2022 على تحقيق عوائد مالية إضافية مجزية من بيع منتجاتها المطابقة للمعايير العالمية المعتمدة في الأسواق الأوروبية والأمريكية.

وأشار إلى أن بيع المنتجات المطابقة للمعايير العالمية يعزز من ربحية الشركة ويسهم في دعم الاقتصاد الوطني خصوصا مع تنامي الطلب العالمي على المنتجات النفطية الصديقة للبيئة.

«التربية» تستعد

وتم خلال الاجتماع مناقشة التقويم الدراسي الخاص بقرار رقم 1، مؤكدا السلطان حرصه على اعتماد التقويم الدراسي للعام 2023 / 2024 لوضع الخطط الدراسية وتوزيع المناهج بوقت كاف.

وعقب الاجتماع أصدر وكيل وزارة التربية بالانابة أسامة السلطان القرار الخاص بالتقويم الدراسي للعام 2023 / 2024.

واعتمد الجدول بدء دوام الإداريين والمعلمين للعام الدراسي الجديد في 10 سبتمبر المقبل وبعده بـ 7 أيام، أي في 17 سبتمبر يبدأ دوام المتعلمين وتحديدا الصف الأول الابتدائي، ثم يكتمل العقد تباعا في 18 سبتمبر المقبل بصفوف النقل الابتدائي والمتوسط والثانوي، وأخيرا برياض الأطفال في 20 من الشهر نفسه.

هذا وحضر الاجتماع مراقب الامتحانات وشؤون الطلبة د.سلطان المشعل.

وتنطلق مطلع الأسبوع المقبل إجراءات تنفيذ النقل الداخلي للمعلمين والمعلمات في المناطق التعليمية كافة، فيما تعقد اجتماعات مكثفة بين التواجيه الفنية والمراقبات لتنفيذ طلبات نقل المعلمين وفقاً للعجز والفائض في كل مدرسة.

«اليونيسيف» تستغيث

وأسفرت الحرب المتواصلة من دون أي أفق للحل، عن مقتل 3900 شخص على الأقل حتى الآن، بحسب منظمة «أكليد» غير الحكومية، علماً بأن مصادر طبية تؤكد أن الحصيلة الفعلية هي أعلى بكثير.

ويشكل الأطفال إحدى الحلقات الأكثر ضعفاً في هذه الحرب التي تتركز خصوصاً في الخرطوم وإقليم دارفور «غرب».

وأفادت منظمة الأمم المتحدة للطفولة أمس، بأنها تلقت «تقارير عن 2500 انتهاك صارخ لحقوق الطفل – بمتوسط واحد على الأقل في الساعة».

ورجحت في بيان «أن يكون الرقم الحقيقي أعلى من ذلك بكثير، وهي تذكير قاتم بالأثر اليومي للأزمة على أكثر الفئات هشاشة، في بلد يحتاج فيه حوالي 14 مليون طفل إلى دعم إنساني».

وأشارت إلى أن الأرقام المتوافرة في حوزتها تؤشر إلى أنه «قتل ما لا يقل عن 435 طفلاً في النزاع، وأصيب ما لا يقل عن 2025 طفلاً».

وأعربت المنظمة الأممية عن أسفها لأنه «في كل يوم يُقتل الأطفال ويصابون ويختطفون ويشهدون المدارس والمستشفيات والبُنى التحتية الحيوية والإمدادات المنقذة للحياة التي يعتمدون عليها وقد تضررت أو دُمرت أو نُهبت».

أضاف : «إن الآباء والأجداد الذين عاشوا دورات سابقة من العنف يشاهدون الآن أطفالهم وأحفادهم في مواجهة تجارب مروعة مماثلة».

وكان السودان يعدّ من أكثر دول العالم فقرا حتى قبل اندلاع النزاع الحالي الذي دفع أكثر من 3.5 ملايين شخص للنزوح، غادر أكثر من 700 ألف منهم إلى خارج البلاد خصوصاً دول الجوار.

ويحتاج أكثر من نصف عدد سكان البلاد الذي كان يقدّر بنحو 48 مليون نسمة، إلى مساعدات إنسانية للاستمرار، في وقت تتزايد التحذيرات من المجاعة في ظل نقص المواد الأساسية، وفي وقت بات أكثر من ثلثي المستشفيات في مناطق القتال خارج الخدمة.

إلى ذلك، يستمر العاملون في المجال الإنساني في المطالبة سُدى بالوصول إلى مناطق القتال ويقولون إنّ السلطات تمنع وصول المساعدات إلى الجمارك ولا تصدر تأشيرات دخول لعمّال الإغاثة.

وقال المجلس النرويجي للاجئين في تقرير الاثنين «تسببت المئة يوم الأولى من الحرب في السودان بخسائر فادحة في أرواح المدنيين والبنية التحتية، لكن الأسوأ لم يأت بعد».

أضاف : «أصبح البلد على حافة الانهيار، يصارع سلسلة من الأزمات التي لم يسبق لها مثيل مجتمعة».

وكان لجان مقاومة في أحياء العاصمة وضواحيها فتحت في الأيام الماضية باب التبرع من أجل تلبية الاحتياجات الغذائية للمحاصرين في منازلهم ولم يتمكنوا من الفرار منذ بدء المعارك.